

المصدر: مجلة الشؤون العربية

التاريخ: يونيو ٢٠٠٩

القرصنة في البحر الأحمر



ظاهرة القرصنة البحرية: النشأة والمسار والأخطار

مأمون كيوان

باحث سوري - دمشق

تُعرف القرصنة عادةً بأنها الجرائم أو الأعمال العدائية، والسلب أو العنف المرتكبان في البحر ضد سفينة ما، أو طاقمها، أو حمولتها. ويُعرف القرصان بأنه المغامر الذي يجوب البحار لنهب السفن التجارية.

وقد ظهرت القرصنة في البحر الأبيض المتوسط في الألف الثالثة قبل الميلاد، وفي أثناء نمو التجارة البحرية المكثفة بين مصر وجزيرة كريت وفينيقيا. وكانت القرصنة بشكل مجموعات من البحارة تعيش على سواحل صقلية، وتهاجم السفن المنفردة والموانئ ذات الدفاعات الضعيفة. وكان سكان جزيرة كريت هم أول من فكّر بالتصدي لهؤلاء، فجهّزوا أسطولاً سار إلى أقصى نقطة من شرقي الجزيرة (جزيرة صقلية)، ومهمته طرد القراصنة، وتمكنوا من إحراز نجاح نسبي، ثم جاء بعد ذلك دور مصر الفرعونية، ولأول مرة في التاريخ، تجهز أسطولاً حربياً صغيراً للصراع ضد القراصنة الذين ينهبون سفن البحر الأبيض المتوسط ومدنه.

وتمكن المصريون في العام 1222 قبل الميلاد من التصدي لهجوم قرصني على دلتا نهر النيل قبل أن يخوضوا في العام 1190 قبل الميلاد أول معركة بحرية سجّلها التاريخ على سواحل سورية الحالية، وفي أثناء القتال استخدم بحارة الفرعون رمسيس الثالث من رماة السهام سلاحاً جديداً وهو السهام أو النبال وبفضل هذا السلاح تمكن المصريون من هزيمة القراصنة، غير أن هذا النصر المصري لم يضع نهاية للغارات التي بدأت تأخذ شيئاً فشيئاً شكل الغزوات. وكان القراصنة يهاجمون الأراضي في العمق فينهبون المواشي والجواهر والمحاصيل، ثم يأسرون الرجال والنساء والأطفال ويبيعونهم كالعبيد، وكانت القرصنة تتطلب شروطاً أساسية لقيامها،

منها: توافر الغابات ووجود ورشات وأيدٍ ماهرة لصناعة السفن المتينة القوية التسليح، ووجود أسواق لتصريف البضائع المستولى عليها.

وبدءاً من القرن الثامن قبل الميلاد انطلق الفينيقيون والإغريق بدورهم لإنشاء تجارة بحرية نشطة، وأنشئوا لذلك مستعمرات في جميع أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط، والتنافس بينهما دفع شعبيهما إلى اللجوء إلى ممارسة القرصنة. وابتداءً من القرن الخامس قبل الميلاد، فرضت أثينا سيطرتها على العالم الإغريقي، وتسلمت مهمة مكافحة القرصنة، وبفضل جهود أثينا التي خصصت باستمرار أسطولاً مؤلفاً من 60 سفينة اختفت القرصنة.

وفي القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد، شجعت النزاعات الثلاثة الرئيسة الناشبة بين الرومان والقرطاجيين، على تنشيط أعمال القرصنة، وبين العامين 264 و 146 ق.م، استعانت القوات المتحاربة على نطاق واسع بالقرصنة⁽¹⁾.

بؤر القرصنة

يجوب البحارة المعاصرون جميع البحار تقريباً التي غالباً ما تنتشر فيها حركة تجارية نشطة، لكن بعض المناطق بشكل خاص يشكل بؤرة مناسبة لنشاط أعمال القرصنة، ونذكر منها: غرب إفريقية، ومدخل البحر الأحمر، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا.

وشكل القرصان الإفريقي متبدلاً جدياً، فقد تجدد اللصوص الصغار ذوي الطرائق البسيطة والتسليح المحدود والذين يستغلون مرور السفن، وقد تجدد أيضاً عصابات حقيقية منظمة، وتتألف أحياناً من عسكريين قدامى، ينتقون فرائسهم من بين المراكب التي تنقل بضائع قيّمة. والقرصنة في جنوب أمريكا مسؤولة عن مقتل الملاح بيتر بلاك في العام 2001، وتتمركز على طول السواحل البرازيلية وفي جزر الكاريبي (سان دومينغو، هايتي) وحول قناة بنما، كما توجد جماعات قرصنية محدودة في أمريكا الوسطى وكذلك في المرافئ الكولومبية والإكوادورية أو الفنزويلية.

(1) محمد ياسر منصور: القرصنة البحرية بين أمس واليوم، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 78،

وتعبّر القرصنة عن نفسها أوضح تعبير في آسيا، حيث يرتكب ثلثا أعمال القرصنة. وأرخبيلات إندونيسيا وماليزيا والفلبين، وحتى مضائق ملاقا وسنغافورة، تشكل المناطق الموبوءة الرئيسية. وإلى عهد قريب أيضاً أصبحت السواحل الصينية على القائمة السوداء، لكن دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية أسهم في الحد من عدد الهجمات في العام 2001. حيث حدث هجومان فقط، ولما كان جنوب شرق آسيا يتمتع بجميع الشروط الملائمة لأعمال القرصنة، فليس من المستغرب أن تحدث فيه فقط 51% من حالات القرصنة في العالم في العام 2001. ففي هذه البقعة تعيث القرصنة فساداً، خدمةً للمافيات الصينية والإندونيسية، وثمة هجمات خطيرة تحدث أيضاً جنوب شبه القارة الهندية، قرب السواحل الهندية وسواحل بنغلاديش وسريلانكا (2).

طرق القرصنة

وحيثما تحدث أعمال القرصنة، فإنها تتبع طرائق متماثلة، حيث أمكن لمنظمة الملاحية الدولية وضع جدول لها، فهي تحدث في الليل غالباً فيتسلق القراصنة متن المراكب من أطرافها أو مؤخراتها، مستخدمين الكلابيات أو العصي الطويلة البسيطة أحياناً، ولا يهتمهم حجم المركب أو سرعته، وكثيراً ما شوهدت حالات سطو على ناقلات النفط أو السفن التجارية حاملة الحاويات الضخمة الحجم أو السفن السياحية المخصصة للنزهات.

والمهاجمون المعتادون جيداً على سلب السفن التجارية يستغلون عموماً مناورات الملاحية أو تخفيف السرعة، أو انشغال أفراد الطاقم كله عند المضائق والممرات الضيقة أو في قاعة الآلات لتنفيذ أحد الأعمال. وقد يحدث أحياناً أن يتسلل بعض شركاء القراصنة إلى السفن وهي راسية في الميناء ويختبئون فيها، ثم يظهرون فجأة والسفينة في عرض البحر لمد يد العون « لزملائهم » القراصنة القادمين في زوارق سريعة. والمهاجمون على علم تام عموماً بهندسة السفن وطبيعتها وقيمة حمولاتها، الأمر الذي يؤكد أنهم يتعاونون مع شركاء في البر، وحتى مع سلطات المرافئ.

(2) المرجع السابق نفسه.

وثمة طريقة أخرى للقراصنة، وهي إنزال زوارق صغيرة من سفن « أم » كبيرة الحجم، لتسير إلى جوارها أو بالقرب منها، والجميع مطفاً الأنوار، بهدف الانقضاض على الفريسة على حين غرة⁽³⁾.

كما حددت منظمة الملاحة الدولية ثلاثة أشكال للأعمال التي ينفذها القراصنة وهي :

1- السلب باستخدام أسلحة خفيفة: وهي سرقات صغيرة باستخدام السلاح، وغالباً ما ترتكب في الموانئ أو على مقربة من السواحل ضد الصيادين أو المتنزهين في البحر. وتُعرف منظمة الملاحة الدولية ذلك النوع من السلب على النحو التالي : « هجوم انتحاري يقع على طول السواحل، وتنفذه مراكب قوية جداً يقودها مجرمون ولصوص مسلحون في البحار، وهم عادةً يحملون السكاكين وأهدافهم عموماً السيولة النقدية، ولاسيما في الصناديق الحديدية الموجودة في كل مركب، وكذلك الأغراض الشخصية غالية الثمن، والتي يبلغ ثمنها وسطياً بين 5000 و 15000 دولار ». وهذا النوع من القراصنة هو الشائع وتزيد نسبته على 70% من الحالات.

2- السرقة والاعتداء المسلح المتوسط بخطف أو من دون خطف : ويقصد بذلك « هجمات عنيفة وسرقات تسفر عن جروح خطيرة أو سقوط قتلى، وتنفذها عصابات منظمة جيداً، وهي عادة مسلحة تسليحاً ثقيلاً، وتعمل لحساب مركب « أم »، مستفيدة عموماً من شركاء على البر متواطئين معها ». وهذا الشكل من القراصنة يمثل خطراً شديداً على الملاحة، ولاسيما عندما يتم تحييد الملاحين وشلّ حركتهم أو حجزهم.

3- الاختطاف الإجرامي الخطير : وهو فعل خطير يتم فيه ارتكاب جرم الاختطاف، حيث يستولى القراصنة على المركب، ثم يعمدون إلى تمويهه أولاً، ثم تسجيله باسم مزور؛ وحمولته تُختطف أو تُقذف بالبحر حسب نوع شبكة المافيا، وتسمي منظمة الملاحة العالمية مثل هذه الظاهرة بأنها: « تقنية المركب الشبح »، كما تحدد المنظمة هذا النوع من القراصنة بأنه : « أنشطة إجرامية دولية مخططة، وتحت تصرفها موارد هامة، وتستخدم

(3) المرجع السابق نفسه.

عصابات هامة من رجال مدربين جيداً ومسلحين تسليحاً ثقيلاً، وعلى استعداد تام لاستخدام الأسلحة النارية «، فالقرصنة يجوبون البحار بحرية، وينهبون السفن المارة بقوة السلاح غالباً، ويضربون عرض الحائط بسيادة الدول والقوانين، والقانون الدولي للبحار لا يمنح صلاحيات كافية للسفن الحربية والجهات المختصة من أجل مقاومة القرصنة، وكذلك قوانين الدول التي تجري قرب سواحلها أعمال القرصنة.

4- يستخدم القرصنة زوارق سريعة جداً تعمل انطلاقاً من سفينة أم، ويتسلحون بالرشاشات وقاذفات للقنابل اليدوية، ويحتمل أن تكون لديهم قاذفات صواريخ، كما أنهم يستخدمون هواتف تعمل بنظام DPS وبالأقمار الصناعية.

5- تراوح مقدار الفدية المطلوبة من القرصنة مقابل الإفراج عن سفينة، بين مئات آلاف وملايين الدولارات حسب السفينة وهويتها وحمولتها وهويات الرهائن⁽⁴⁾.

صوملة القرصنة

القرصنة ظاهرة قديمة مرتبطة بتهديد حرية الملاحة ومهاجمة السفن والسطو عليها إما لسرقة محتوياتها أو لطلب فدية، إلا أن ظهورها بكثافة في منطقة القرن الأفريقي عام 2008، ولاسيما أمام شواطئ الصومال وفي خليج عدن جعلها تمثل تهديداً لمصالح الاقتصاد العالمي، فضلاً عن تعطيل وصول المساعدات الغذائية إلى الصومال، التي تعاني بدورها من الجفاف والمجاعة بسبب الحروب الأهلية، إضافة إلى تهديد البيئة بكارثة تسرب كميات من النفط، فضلاً عما توفره القرصنة من أموال وأسلحة ومؤون وموارد لحركات التطرف في منطقة القرن الأفريقي.

ويبدو أن دورة حياة القرصنة في منطقة خليج عدن وسواحل الصومال قد بدأت منذ فترة طويلة، لكنها توقفت إلى حد ما عندما تولت المحاكم الإسلامية مقاليد الأمن عام 2006، لكن التدخل الأثيوبي لإزاحة المحاكم الإسلامية أعاد للقرصنة حيويتها من جديد؛ فأمرء الحرب في الصومال عادوا مرة أخرى لمباشرة أنشطتهم؛ فقاموا بتجنيد العديد من الصوماليين الذين فقدوا

(4) المرجع السابق نفسه.

وظائفهم بسبب المنافسة الدولية في مجال صيد الأسماك، وضموا عدداً من خفر السواحل الصوماليين الذين تم تسريحهم، ووظفوا عدداً من خبراء التقنية الاتصالية المرتزقين من الروس وغيرهم، وكونوا عصابات للقرصنة تتراوح أعدادها إجمالاً بين 1000 إلى 2000 قرصان، توزعوا على أربع عصابات رئيسية.

وقد ترعرعت تلك العصابات في بيئة دولة فاشلة هي الصومال، التي أضحت ساحة لصراع إيرادات محلية وإقليمية ودولية. وتمتعت ظاهرة القرصنة بقدرة هائلة على التكيف والتطور في أدواتها؛ حيث امتلكت سفناً لتخزين المؤن والسلاح، وحصلت على أسلحة وصواريخ وأدوات اتصال مرتبطة بالقمر الصناعي، ولانشأت سريعة، وموارد بشرية تزداد احترافاً وتتعلم فن التفاوض للوصول إلى أهدافها بكفاءة. بعبارة أدق، أصبحت ظاهرة القرصنة أكثر تعقيداً وسرعة وخطورة، ووصلت في دورة حياتها إلى مرحلة النضج.

ويتضح ذلك النضج في تزايد عدد هجمات القرصنة التي تقدر بـ 84 هجمة عام 2008، وإن كان المكتب الدولي للملاحة البحرية بلندن قد قدرها بـ 60 هجمة، كما أن هناك مؤشراً آخر على خطورة هذه الظاهرة وتطور حجمها؛ فبعد أن كانت الفدية التي يطلبها القرصنة محصورة في مئات الآلاف من الدولارات، وصلت إلى 30 مليون دولار في حالة السفينة الأوكرانية التي حملت دبابات وأسلحة، مما جعل العمل بالقرصنة أكثر جاذبية للصوماليين والمرتزقة، وأضاف تطور قيمة الفدية إلى أسعار الشحن والتأمين وأسعار السلع ارتفاعات جديدة باتت تهدد الاقتصاد الدولي، ودفعت بعض شركات الملاحة إلى تغيير مساراتها بعيداً عن البحر الأحمر وخليج عدن وقناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح لتجنب القرصنة، الأمر الذي ترتب عليه ظهور تهديدات جديدة لمصالح قوى إقليمية ودولية وشركات متعددة الجنسية (5).

ويعتبر البحر الأحمر وخليج عدن الطريق الوحيد لتجارة الدول العربية المطلة عليهما كالأردن والسودان وجيبوتي، وهو طريق شديد الأهمية لتجارة كل من مصر والسعودية على الرغم من أن لكل منهما إطلالة على بحار غيره كالبحر المتوسط بالنسبة لمصر والخليج بالنسبة

(5) عبد العزيز شادي : القرصنة - فرصة أم قيد على الأمن القومي العربي؟، <http://www.ecssr.ac.ac>

للسعودية. ويطل كل من اليمن والصومال على المحيط الهندي، وأي ارتباك في الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن يؤثر سلباً بشكل واضح على مصالح تلك الدول.

أما الملاحة البترولية فإن 30% منها يمر بالبحر الأحمر، وهكذا فإن الدول العربية البترولية لا بد أن تتأثر بارتباك الملاحة في هذا الممر خصوصاً دول الخليج العربية التي يمر جزء كبير من صادراتها البترولية إلى أوروبا عبره. وهكذا يصبح هذا الممر مهماً لكل من العراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان.

كذلك تتأثر الملاحة في قناة السويس بارتباك الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن لأنهما يعتبران امتداداً للقناة، إذ لا بد أن تمر السفن العابرة لقناة السويس بالبحر الأحمر إما قبل العبور أو بعده، وبالتالي فإن دخل مصر من القناة يتأثر بما يحدث من قرصنة في البحر الأحمر وقناة السويس. وإذا عدنا إلى احتمال الانتقال إلى طريق رأس الرجاء الصالح، فإن أثره على دخل قناة السويس يمكن أن يكون كبيراً وعلى موانئ اليمن والصومال⁽⁶⁾.

وتشير تقارير « مكتب الملاحة البحرية العالمية »، التابع للفرقة التجارية العالمية، إلى أن العام 2007 وحده شهد 469 حادثة قرصنة في مختلف مناطق العالم، مقارنة بـ300 حادثة في العام 2006. وتعتبر نسبة حوادث القرصنة التي سُجّلت العام الماضي الأعلى منذ عام 1991 عندما بدأ « مكتب الملاحة البحرية العالمية » في متابعة ظاهرة القرصنة والحد منها. وتشير التقارير إلى أن أهداف القرصنة البحرية الحديثة تشمل الناقلات المحملة بالنفط وشحنات كتل الألمنيوم وخزانات السفن والناقلات التي لا تخلو مطلقاً من مختلف أنواع العملات. وعلى الرغم من عدم توفر تقديرات دقيقة، فإن القرصنة تكبد خسائر تصل إلى حوالي 16 مليار دولار أمريكي في العام. ويرى البعض أن ظهور القرصنة مجدداً يعتبر من مساوئ العولمة، إذ أن الزيادة الكبيرة في حركة التجارة العالمية خلال فترة السنوات العشر السابقة أتاحت الكثير من الفرص أمام القراصنة الجدد لمهاجمة السفن التجارية⁽⁷⁾.

<http://www.asharqalawsat.com>

(6)

(7) صحيفة السفير اللبنانية، 2008/11/20.

وتشير شركة دانمركية متخصصة في الأمن البحري إلى أن العام الحالي شهد زيادة كبيرة في أعداد البحارة المختطفين في الصومال، وقدرت عددهم هذا العام بنحو 374 فرداً من أطقم بحارة السفن المختطفة.

وقد قدرت منظمة بحرية متمركزة في كينيا عدد القراصنة المنتشرين على طول السواحل الصومالية بنحو 1100 رجل موزعين في أربع مجموعات، ومعظمهم ممن كانوا يعملون في خفر السواحل الصومالية سابقاً، بالإضافة إلى بعض القراصنة من إريتريا في المياه الإقليمية اليمنية و قبالة السواحل الصومالية.

أما مؤسسة « شاتام هاوس » للدراسات البحثية البريطانية فقد أعلنت في تقرير لها بعنوان « تهديد التجارة العالمية وإذكاء الحروب المحلية »، أن القرصنة المتركزة في خليج عدن خصوصاً قبالة سواحل الصومال، كلفت شركات الشحن العالمية مبلغاً يتراوح بين 18 و 30 مليون دولار هذا العام، دفعت على شكل فديات، معتبرة أنها وصلت إلى مستوى يهدد حركة التجارة الدولية. وخطف القراصنة أكثر من 30 سفينة هذا العام قبالة سواحل الصومال (طولها 3300 كيلومتراً)، والتي أصبحت واحدة من أخطر مناطق العالم، الأمر الذي يهدد طريق شحن مهم بين أوروبا وآسيا. وجاء في تقرير « شاتام هاوس » أنه يتراوح إجمالي الفديات التي دفعت عام 2008 ربما بين 18 و 30 مليون دولار. وأفاد التقرير بأن العصابات حصلت على فديات تراوحت بين 500 ألف دولار ومليون دولار عن كل سفينة استولوا عليها العام الحالي (8).

ومن الجدير ذكره، أنّ عمليات القرصنة في الصومال تقلصت بشكل ملحوظ مع سيطرة المحاكم الإسلامية على معظم أنحاء البلاد في العام 2006، لتعود مجدداً مع هزيمتهم بعد تدخل الجيش الأثيوبي إلى جانب القوات الحكومية العام الماضي، ما أثار العديد من الأسئلة، حول العلاقة بين التطورات الميدانية والسياسية وتساعد عمليات القرصنة. ومن الصعب تحديد إمكانية وجود صلة بين المحاكم الإسلامية والقرصنة، على الرغم من أن هذا الاحتمال لا يمكن استبعاده.

(8) صحيفة السفير اللبنانية، 2008/11/17.

الاستجابة الدولية

استدعت الحرب على القرصنة هواجس ومخاوف بعض القوى الإقليمية؛ فقد خشيت الدول المطلّة على البحر الأحمر من تداعيات هذا الوجود العسكري المكثف على سيادتها وأمنها ومصالحها الإستراتيجية، حيث أثار بعض المحللين احتمالات تدويل أمن منطقة البحر الأحمر، وهو مطلب إسرائيلي قديم يهدد كون البحر الأحمر بحيرة عربية، وبناء على هذه التحليلات تقدم القرصنة فرصة ذهبية للقوى الدولية المؤيدة لإسرائيل لتقليص سيطرة العرب على البحر الأحمر، وبالغ بعض المراقبين بتأكيد وجود أجندة خفية لهذا الوجود العسكري في تلك المنطقة الإستراتيجية القريبة من منابع النفط، والتي باتت، من وجهة النظر الغربية، موضع تهديد نتيجة تزايد اعتماد الصين عليها، وسعي إيران لتطوير أسلحة نووية، مما استدعى هذا الوجود العسكري الأوروبي الأمريكي الآسيوي لتأمين تلك المنابع من أطماع الصين وإيران.

وقد بلغ اهتمام الدوائر الدولية بالقرصنة ذروته في قرارات مجلس الأمن رقمي 1814 و 1816 ثم القرار 1838. وقد اشتمل القرار 1816 بناء على طلب الولايات المتحدة وفرنسا، على مبدأ جواز دخول السفن الحربية إلى المياه الإقليمية الصومالية بموافقة حكومتها لمكافحة القرصنة البحرية، بينما يطالب القرار 1838 الدول بأن تتعاون مع حكومة الصومال.

ودفعت الولايات المتحدة في سبتمبر/ أيلول 2008 باتجاه ترتيبات أمنية لنشر المزيد من السفن الحربية في المنفذ الجنوبي للبحر الأحمر وخليج عدن، لمواجهة خطر القرصنة. ولكن اليمن ودولاً أخرى أبدت مخاوف ومعارضة شديدة من هذه التوجهات، بينما اتجهت دول الاتحاد الأوروبي إلى إقرار خطة عمل للتصدي لأعمال القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية لاستئصال أنشطة القراصنة.

وكانت فرنسا قد قدمت إلى مجلس الأمن مشروع قرار شديد اللهجة عالي الطموحات يستهدف مواجهة الحقيقية والحاسمة لوقف ظاهرة القرصنة، ومرافقة وتأمين السفن المارة هناك خاصة سفن صيد التونة، وهو ما أدى عملياً لاتخاذ القرار رقم 1838.

ضرورة التعامل مع جذور ظاهرة القرصنة المتمثلة في الأوضاع الهشة بالصومال، ولكنهم لم يعترضوا، في الوقت نفسه، على التعاون مع قرارات مجلس الأمن ومع القوى الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي التي تحترم سيادة الدول ومياهها الإقليمية. كما ظهرت دعوات لإقامة مراكز تنسيق وتجميع معلومات وتخطيط باليمن، التي تعد من أكثر الدول تأثراً بهذا الوجود العسكري البحري الكثيف (12).

وفي سياق مكافحة أعمال القرصنة، تجدر الإشارة إلى أعمال القرصنة الإسرائيلية في البحر الأبيض المتوسط، وتحديدًا قبالة قطاع غزة. التي تم خلالها اقتحام سفن عربية حاولت اختراق الحصار المفروض على القطاع.

عموماً، إن عدم بلورة إرادة سياسية عربية مؤسسية للتعامل مع ظاهرة القرصنة يفتح المجال أمام القوى الدولية لتكون هي الأكثر حركية، وهكذا تتحول الهواجس إلى كوابيس على أرض الواقع لتهدد الأمن القومي العربي على المدى البعيد؛ وإن طريق إنهاء القرصنة هو استقرار الصومال واستعادة استقلاله ووحدته.

يُخشى في خضمّ الجهود الدولية لمكافحة القرصنة من أن تكتسب أطراف أجنبية حقوقاً في المنطقة نتيجة تشريع مبادئ يساء استخدامها على حساب السيادة العربية، كما هو مشاهد من إساءة استخدام أوضاع حولتها الأمم المتحدة كما يحدث في أفغانستان وفلسطين، أو نتيجة وجود قوات بدون تفويض كما هو الحال في العراق.

وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الوجود العسكري الأجنبي تحت ستار مكافحة القرصنة واستخدامه لمصالح أجنبية وإسرائيلية، حين يستخدم للضغط على دول المنطقة. كما يمكن أن يستخدم هذا الوجود ضد دول المنطقة وتبرير استخدامه بأخطاء كما يحدث في عدة أماكن، أو باختلاق أسباب تؤدي إلى تبريره كما حدث للسودان في أعقاب نسف السفارات الأمريكية غرب أفريقيا. كذلك فإن التدويل يؤدي إلى مشاركة إسرائيل في أعمال المكافحة.

(12) عبد العزيز شادي، مرجع سابق.

وأعلنت عشر دول أوروبية حتى الآن، بينها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا، مشاركتها في العملية التي ستتولى بريطانيا قيادتها واستضافة مقر قواتها وأركانها، والتي يعتقد أن تضم أربعاً إلى ست سفن حربية، إضافة إلى عدد من طائرات الرصد البحري. كما يحتمل أن تشارك في هذه القوة أيضاً كل من اليونان وهولندا والبرتغال والسويد، ودولة أوروبية ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي هي النرويج.

وفضلاً عن الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، أرسلت دول أخرى، سفناً حربية قبالة السواحل الصومالية لحماية مصالحها ضد تهديد القراصنة الصوماليين. فبعثت الهند بمدمرتها « إينس تابار » للقيام بدوريات في خليج عدن، فيما أرسلت روسيا مدمرتها « نيوستراشيمني » وعلى متنها مروحية من طراز « كا-27 » قبالة السواحل الصومالية منذ 25 أيلول 2008، وتمكنت الأخيرة من الحؤول دون خطف سفينة « ربيع » السعودية في خليج عدن.

وهناك دلائل كثيرة تشير إلى ارتباط نشاط القراصنة بالإستراتيجية الغربية - الأمريكية الجديدة في المنطقة ومن أبرزها : تزامن نمو وتطور نشاط القراصنة في المنطقة مع الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة الحديث عن إستراتيجية جديدة في القرن الإفريقي.

وبالفعل فقد شهد نشاط القراصنة خلال هذه الفترة التي بدأت مع دخول القوات الإثيوبية الصومال نمواً وتطوراً ملحوظاً، فالقراصنة الجدد لم يعودوا أولئك الصيادين البسطاء بل باتت لهم إمكانيات كبيرة وحديثة ملفتة للنظر، فهم يمتلكون زوارق سريعة جداً تعمل انطلاقاً من سفينة « أم »، ويتسلحون بالرشاشات وقاذفات للقنابل اليدوية، ويحتمل أن تكون لديهم قاذفات صواريخ، وأنظمة دفاع جوي محمولة على الأكتاف كما أنهم يستخدمون هواتف تعمل بنظام « ديز » وبالأقمار الصناعية.

تقع دائرة عمليات القرصنة في المنطقة المحاذية لساحل « بونت لاند » فقط، وليست في كل الصومال، ومعروف أن إثيوبيا وبدعم غربي قد عملت ودعمت انفصال هذا الإقليم عن الصومال في العام 1991، وهو إقليم غني بموارده الطبيعية مثل البترول والثروة السمكية والثروات البحرية الأخرى كالمالح والغابات الحافلة بأشجار البخور واللبان التي تشكل المادة الخام

لصناعة العطور، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أدلة على أن عصابات القرصنة قد أنشأت علاقات مع المسؤولين « الفاسدين » في حكومة « بونت لاند »، فالقرصنة يقدمون الرشوة لمسؤولي ميناء « إيل » كي يسمحوا لهم باستخدام الميناء وموانئ أخرى قواعد لانطلاق عملياتهم وإحضار السفن المختطفة إليها، للاحتفاظ بها هناك بينما يفاوض القرصنة أصحاب السفن المخطوفة بشأن الفدية.

ومع مرور الوقت أصبح للقرصنة قاعدة محصنة في منطقة « آيل »، وموقع هذه القاعدة وإحداثياته معروفة للقوات الأميركية وللفرقاطة الفرنسية « كوربي » الراسية في خليج عدن والقوات الفرنسية المرابطة في جيبوتي.

وعلى الرغم من تواجد سفن حربية من حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة ودول أخرى، إلا أن القرصنة واصلوا عملياتهم، ولن يطول استغرابنا إزاء تقاعس قوات التحالف الدولية في التصدي لتنامي عمليات القرصنة، إذ يبدو أن هدف هذا التقاعس هو إتاحة الفرصة لشركات أمنية غربية خاصة، فقد أدت القرصنة إلى ازدهار سوق موازية استفادت منها مؤسسات الحراسة الخاصة الفرنسية والأمريكية والبريطانية على غرار « آيجيس ديفانس سيرفيسيس » و « أرمور جروب » و « أزياريسك سولوشيون » و « بلاك ووتر » المعروفة بأنشطتها المشبوهة في العراق، التي تعرض اليوم خدماتها على أصحاب السفن المستعدين لدفع المزيد من المال لو لزم الأمر، فأصحاب السفن هم أول من استنجد بشركات الأمن الخاصة (11).

رد الفعل العربي

رفض مجلس الأمن والسلم العربي التابع للجامعة العربية تدويل مشكلة القرصنة، ودعت مصر واليمن إلى اجتماع بالقاهرة لتنسيق الجهود بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر لمواجهة تلك الظاهرة على أساس أن تلك الدول هي المسؤولة عن تأمين وحماية هذا الممر البحري، لا سيما في ظل تفاقم التداعيات الاقتصادية والأمنية لظاهرة القرصنة. ودعا العرب إلى

(11) علي صوال : القرصنة في البحر الأحمر - الدلائل والأبعاد، السياسية نت، 25 ديسمبر 2008.